Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد12 ، العدد01 (2024)، ص ص 239- 253 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

أثر تطبيق المعايير الاحترازية بازل (3) على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2013–2021)

د/ وسام شيلي [1]

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري (الجزائر)، wissem.chili@univ-constantine2.dz

The impact of applying Basel 3 prudential standards on the financial performance of Algerian banks during the period (2013-2021)

Dr. ouissem Chili [1]

University Of Constantine2 Abdelhamid Mehri (Algeria)[1]

تاريخ الاستلام: 2023/12/16 ؛ **تاريخ القبول**: 2024/05/11 ؛ **تاريخ النشر**: 2024/ 06/30

ملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر تطبيق المعايير الاحترازية بازل 3 على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2013-2021)، وهي الفترة التي شملتها أزمة كوفيد-19، من خلال الاحاطة أولا بمضمون المعايير الاحترازية لاتفاقية بازل(3) ومدى تطبيقها في البنوك الجزائرية، ثم تحليل تطور مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية في ظل تطبيق تلك المعايير، وقد تم التوصل أن البنوك العاملة في الجزائر بدأت بتطبيق أغلب معايير اتفاقية بازل (3) ابتداء من عام 2014، وقد أدى ذلك إلى تحسين جودة رؤوس أموالها ورفع ملاءتها المالية، وتحسن مستويات إدارة مخاطر الائتمان وتكوين المؤونات، كما أن التزام البنوك بتكوين هامش حماية قبل أزمة كوفيد-19 فضلا عن الإجراءات الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر في هذا الاطار، مكنها من رفع قدرتها على امتصاص الصدمة والحفاظ على أدائها المالي ودورها في تمويل الاقتصاد في ظل الأزمة.

الكلمات المفتاح: أداء مالي؛ بنوك جزائرية؛ اتفاقية بازل (3).

تصنيف JEL : G21 ؛ G32 .

Abstract :

We aim Through this study to demonstrate the impact of applying the precautionary standards Basel (3) on the financial performance indicators of Algerian banks during the period (2013-2021), which is the period covered by the Covid 19 crisis, by first taking note of the content of the precautionary standards of the Basel (3) agreement and the extent of their application in banks And then analyzing the development of the financial performance indicators of Algerian banks in light of the application of these standards, and it was concluded that the banks operating in Algeria began to apply most of the standards of the Basel (3) agreement starting from 2014, and this led to improving the quality of their capital and raising their financial solvency, And an improvement in the levels of credit risk management and the formation of provisions, and the commitment of banks to create a margin of protection before the Covid 19 crisis, as well as the precautionary measures put in place by the Bank of Algeria in this context, enabled them to raise their ability to absorb the shock and maintain their financial performance and their role in financing the economy in light of the crisis.

Keywords: financial performance; Algerian banks; Basel Convention (3).

Jel Classification Codes : G21 ; G32 .

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

وسام شيلي (2024)، **أثر تطبيق المعايير الاحترازية بازل(3) على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2013–2021)**، **مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 12 (العدد01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 239 - 253 .

المؤلف المرسل: **وسام شيلي**، الإيميل: wissem.chili@univ-constantine2.dz

1. مقدمة

تساهم البنوك العاملة في الجزائر بشكل كبير في تمول الاقتصاد خاصة في ظل غياب سوق مالي نشط وكفؤ، وترتفع نسبة التركز في موجودات هذا القطاع حيث تسيطر 6 بنوك عمومية من أصل 19 بنك على إجمالي موجودات القطاع ككل، ولا يوجد تمثيل لهذه البنوك في الخارج في حين هناك بنوك أجنبية تعمل في الجزائر، ويعتبر هذا القطاع أكثر تأثرا بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط، هذا الأمر دفع بنك الجزائر إلى اعتماد جملة من الإصلاحات التنظيمية تتوافق ومضمون المعايير الاحترازية لبازل (**3**) وتساهم في تحسين السياستين الاحترازيتين الجزئية والكلية في إدارة المخاطر النظامية، وبالنظر إلى الأحداث الأخيرة والمتعلقة بالأزمة المزدوجة لأسعار النفط وكوفيد19 في عام 2020 تأزم الوضع وتراجعت السيولة البنكية، فقام بنك الجزائر بفرض جملة من الإجراءات الاحترازية للحفاظ على أداء البنوك واستمرارها في تمويل الاقتصاد أهمها ما تعلق بهامش الحماية.

وعليه تظهر إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق المعايير الرقابية الاحترازية بازل (3) **على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة** (2013–2021)؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو مضمون اتفاقية بازل **3**؟
- ✓ ما هو واقع تطبيق مضمون اتفاقية بازل (**3**) في البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما هو أثر تطبيق معايير بازل (**3**) على مؤشرات الملاءة، والسيولة، وجود الأصول ومردودية البنوك الجزائرية؟
- ✓ ما هو دور الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر في فترة كوفيد-19 في الحفاظ على سلامة البنوك؟

– فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة نضع الفرضية التالية:

يساهم تطبيق المعايير الاحترازية لبازل (**3**) في تعزيز الأداء والسلامة المالية للبنوك الجزائرية.

– أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي يؤديه القطاع المصرفي الجزائري في التنمية الاقتصادية في ظل غياب سوق مالي نشط وفعال، مما يستدعي الاهتمام بسلامته وقدرته على أداء دوره في تمويل الاقتصاد، كما تبرز هذه الأهمية من خلال توجه بنك الجزائر نحو تطبيق اتفاقية بازل (3) في بنوكه.

– أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- ➢ التعريف بمضمون اتفاقية بازل (3)؛
- ➢ تبيان مدى مواكبة وتطبيق البنوك العاملة في الجزائر للمعايير الاحترازية بازل (3)؛
- ➢ رصد أثر تطبيق المعايير الاحترازية لبازل (3) على مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2013– 2021).

– الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة نذكر بعضها فيما يلي:

– سمية سلامي (**2023**)، أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد **10**، العدد **1**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أثر التعديلات الاحترازية الجديدة لبازل 3 على كفاية رأس مال البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بناء على دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والإسلامية لثالثة دول: السعودية، البحرين وماليزيا خلال الفترة (2010-2021)، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لمعايير لجنة بازل 3 على معدلات كفاية رأس مال البنوك، وخصوصا البنوك الإسلامية. كما أثبتت الدراسة التطبيقية أن تحسن جودة ونوعية رأس مال البنوك بفعل مقررات بازل 3 أدى إلى تحسن أدائها المالي وتعزيز قدرتها المالية والتنافسية.

- Gastón A. Giordana, Ingmar Schumacher, (2017) An Empirical Study on the Impact of Basel III Standards on Banks' Default Risk: The Case of Luxembourg, Journal of Risk and Financial Management, volume *10, N:*2, MDPI, Basel.

هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى تحليل أثر اتفاقية بازل (3) على مخاطر فشل البنوك في لوكسمبورغ، وقد شملت الدراسة بيانات مالية لأكبر 50 بنكا في لوكسمبورغ خلال فترة امتدت من الربع الثاني من عام 2003 إلى الربع الثالث من عام 2011، وقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على الأصول، مما يدل على ميل البنوك إلى زيادة رأس مالها من خلال الأرباح المحتجزة، وأن البنوك ذات الرسملة الأفضل تميل إلى أن يكون لها صور استثمار أكثر تحفظا وعائدات أقل على حقوق الملكية، كذلك، تكون مستويات الرسملة مرتفعة في البنوك ذات التمويل المستقر الكافي، وتؤثر نسبة تغطية السيولة على ربحية البنوك من خلال مستوى التدفقات الخارجية الصافية، كما توصل الباحثان إلى أن احتمال فشل البنوك كان سينخفض في فترات الأزمات من نوع السيولة إذا التزمت البنوك من قبل باتفاقية بازل (3).

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها أقرب إلى البيئة المتواجدين بها، حيث ركزت دراستنا على البنوك العاملة في الجزائر، فضلا عن فترة الدراسة والتي تشمل السنة التي تم البدء فيها بتطبيق معايير بازل **3** في القطاع المصرفي الجزائري، كما تشمل فترة الأزمة الصحية النظامية كوفيد-**19** والتي كانت لها انعكاسات على الأنظمة المالية والاقتصادية في مختلف أنحاء العالم.

– منهجية وأدوات الدراسة

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تبيان مضمون اتفاقية بازل (3) وتحليل تطور مؤشرات الأداء المالي للبنوك الجزائرية في ظل تطبيق المعايير الاحترازية لبازل (3) خلال الفترة (2013–2021).

2. مضمون المعايير الاحترازية لاتفاقية بازل (3)

تضم اتفاقية بازل (3) مجموعة متكاملة من الإصلاحات الاحترازية التي تهدف إلى تحسين قدرة النظام المصرفي على استيعاب الصدمات الناتجة عن ضغوط مالية واقتصادية، وتحسين مستويات إدارة المخاطر والحوكمة، والشفافية والإفصاح في البنوك (ادارة البحوث والدراسات، 2012، صفحة 15)، وتمس هذه الإصلاحات التنظيم الاحترازي الجزئي والذي يعزز صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترات الضغط، وكذلك التنظيم الاحتراز الكلي ما يساعد في إدارة مخاطر النظام ككل.

وتشمل اتفاقية بازل (3) خمسة محاور رئيسية هي: تحسين تركيبة وجودة رأس المال، معالجة مخاطر الطرف المقابل، ووضع مصد للحماية، معيار للسيولة، ومعيار للرافعة المالية.

1.2 تركيبة رأس المال وتحسين مستوياته وجودته

فيما يخص تركيبة رأس المال التنظيمي ضمن اتفاقية بازل (3) فقد أصبح رأس المال الأساسي Tier1 يقتصر على رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح غير الموزعة، وهو ما يسمى بالمكون الصلب Common Equity tier1 (CET1)، زائد شريحة إضافية Additional Tier1 تتكون من أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير مقيدة بتاريخ استحقاق والقادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند Tier 2، فيقتصر على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع، بمعبارة أخرى أية مطلوبات للغير على البنك، في حين تم إلغاء الشرحة الثالثة من رأس المال.

كذلك، تم تحسين جودة رأس المال ونوعيته كما يلي: (هاني و وهية، 2014، الصفحات 40-44)

– رفع الحد الأدنى للشريحة الأولى للأسهم العادية أو ما يعرف بالمكون الصلب Common Equity tier1 (CET1) من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتخفيض نسبة الشريحة الأولى الإضافية Additional Tier1 من 2% إلى 1.5%، وعليه، ارتفعت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال Tier1 من 4% إلى 6%؛ أما الشريحة الثانية من رأس المال فتم تخفيضها من 4% إلى 2%؛

– تكوين احتياطي جديد يسمى باحتياطي الحفاظ على رأس المال يعادل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وعليه، إرتفع نسبة رأس المال الممتاز إلى 7%؛

– رفع نسبة كفاية رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من 8% إلى 10.5% وإلتزام البنوك بذلك ابتداء من عام 2019.

2.2 دعائم الصد

تضمنت اتفاقية بازل (3) نوعين من دعائم الصد لحماية البنوك وضمان صلابتها المالية فضلا عن رأس مال إظافي للبنوك ذات الأهمية التظامية:

– فرضت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة تكوين البنوك احتياطي إضافي للحفاظ على رأس المال يتكون من أسهم عادية يعادل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، تحتفظ به البنوك في فترات الانتعاش لامتصاص الصدمات في فترة الأزمات المالية والاقتصادية، ويعود الغرض من ذلك تعزيز مرونة النظام المصرفي في حالة الانكماش (Reimers , 2012, p. 353) وتوفير آلية لإعادة بناء رأس المال خلال المراحل المبكرة للانتعاش الاقتصادي.

– خصصت لجنة بازل احتياطي معاكس للدورات الاقتصادية تتراوح نسبته بين 0% و2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر وفقا للظروف المحلية للدولة، ويتكون هذا الاحتياطي من حقوق الأسهم العادية أو أي رأس مال آخر قادر على امتصاص الخسائر، ويعمل به فقط عندما يكون هناك إفراط في نمو الائتمان ينتج عنه تنامي في حجم المخاطر على مستوى النظام ككل (خالد أمين ، 2012، صفحة 10)، وبناء على ذلك ستكون هذه النسبة أعلى في الدول التي تشهد نموا كبير في الائتمان.

– بالنسبة للمؤسسات ذات الأهمية النظامية فقد فرضت لجنة بازل على هذه البنوك أموال خاصة إضافية تتراوح بين 1% إلى 3.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر المرتبطة بحجم هذه المؤسسات ومواجهة المخاطر النظامية.

3.2 السيولة

تضمنت اتفاقية بازل(3) نسبتين احترازيتين للسيولة هما: نسبة تغطية السيولة، ونسبة التمويل المستقر:

– **نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR):** تهدف هذه النسبة إلى تقييم قدرة البنك على مواجهة صدمة سيولة قصير الأجل، وضمان احتفاظه بمستوى كافي من الأصول السائلة عالية الجودة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة لفترة ثلاثين يوما في ظل سيناريو ضغط سيولة شديد يحدده المراقبون، الأمر الذي يساعد على توفير الوقت للمديرين والمشرفين للتفكير والعمل على إيجاد الحلول المناسبة (Hennani , 2015, p. 76)، وحسب لجنة بازل يجب ألا تقل النسبة عن 100%، أي على الأقل يجب أن تكون الأصول السائلة عالية النوعية تساوي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم في المستقبل.

– **نسبة صافي التمويل المستقر Net Funding Ratio (NFR):** تعبر هذه النسبة عن الحد الأدنى المقبول من التمويل المستقر بالمقارنة مع خصائص السيولة لأصولها على أفق زمني سنة واحدة، وهي بذلك تضمن أن الأصول طويلة الأجل يتم تمويلها بحد أدنى من الخصوم المستقرة (Hennani , 2015, p. 80)، وتحسب هذه النسبة بقسمة التمويل المستقر المتاح لدى البنك إلى التمويل الثابت المطلوب، ويجب ألا تقل عن 100%، وتهدف لجنة بازل من فرض هذه النسبة إلى تشجيع البنوك على التمويل المتوسط وطويل الأجل لأصولها وأنشطتها.

4.2 الرافعة المالية

خلال الأزمة المالية قامت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر بمنح أوزان ترجيحية صغيرة للتوظيفات من أجل زيادة أثر الرفع المالي، وتوسعت في منح الائتمان مما انعكس سلبا على كفاية رؤوس أموالها وتعرضت للإفلاس، وعليه، قامت لجنة بازل ضمن اتفاقيتها الثالثة بإدخال نسبة احترازية للرافعة المالية تمثل 3% من الشريحة الأولى لرأس المال على أن يتم حسابها من أصول الميزانية وخارج الميزانية دون أوزان ترجيحية (بهوري، 2018، صفحة 211)، وتحسب كما يلي:

نسبة الرافعة المالية (LR)= رأس المال الأساسي/ مجموع الأصول المعرضة داخل وخارج الميزانية ≥ 3%

5.2 مخاطر الطرف المقابل

شددت اللجنة على ضرورة تغطية مخاطر الجهات المقترضة التي تنشأ عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات إعادة الشراء، من خلال فرض رأس مال إضافي لتغطية المخاطر المذكورة وتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق، بمعنى أخر توسيع مفهوم المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أدائه لنشاطه. (سليمان ، 2019، صفحة 95)

3.واقع تطبيق المعايير الاحترازية لبازل 3 في البنوك الجزائرية

1.3 تعزيز الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر

يعتبر النظام 90-10 المؤسس والمحدد للحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، وقد قام بنك الجزائر برفع هذا الحد إلى ثلاثة مرات كان آخرها في 4 نوفمبر 2018 وذلك بموجب المادة 2 من النظام رقم 18-03، على أن يتم الامتثال لذلك في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2020، لكن في ظل أزمة كوفيد-19 مدد بنك الجزائر الفترة إلى غاية 30 جوان 2021، والجدول الموالي يبين تطور الحد الأدنى لرأس المال بموجب الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر:

الجدول 1. تطور الحد الأدنى الاحترازي لرأس المال للبنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر

النظام	البنوك	المؤسسات المالية
المادة 1 من النظام رقم 90-10 المؤرخ في 04 جويلة 1990	500 مليون دج دون أن يقل المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة	100مليون دج دون أن يقل المبلغ عن 50% من الأموال الخاصة
المادة 2 من النظام رقم 04-01 المؤرخ في 04 مارس 2004	2مليار و500 مليون دج	500مليون دج
المادة 2 من النظام رقم 08-04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008	10ملايير دج	3ملايير و500 مليون دينار جزائري
المادة 2 من النظام رقم 18-03 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018	20مليار	6ملايير و500 مليون دج

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأنظمة المذكورة في الجدول.

2.3 تعزيز ملاءة البنوك وتغطية المخاطر

بهدف تعزيز الرقابة الاحترازية قام بنك الجزائر بإلغاء التعليمة رقم 97-74؛ والتي تقضي باحتفاظ البنوك والمؤسسات المالية بحد أدنى من الملاءة يساوي 8% وفق إتفاقية بازل (1)، واستبدالها بالنظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، والذي يتوافق ومضمون اتفاقية بازل (2) وبعض محاور اتفاقية بازل (3) كما يلي: (بنك الجزائر، 2014، صفحة 1)

- وفقا للمادة (2) يجب على البنوك والمؤسسات المالية الالتزام باحترام بصفة مستمرة وعلى أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المرجحة؛
- أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية مخاطر القرض، والمخاطر العملياتية، ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل؛

– يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين (2) و (3) ؛

– يمكن للجنة المصرفية أن تمنح البنوك والمؤسسات المالية مهلة لتمكينها من الإمتثال للمتطلبات المنصوص عليها في المواد من (2) إلى (4)، وأن تفرض تحديدات تدريجية في مجال توزيع الأرباح في حالة عدم إحترام أحكام المادة (4) ؛

– لقياس مخاطر الإئتمان تستعمل البنوك والمؤسسات المالية التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض يتم تحديدها من قبل اللجنة المصرفية، أو تستعمل الترجيحات الجزافية التي ينص عليها هذا النظام في حالة عدم وجود تنقيط من طرف هيئة خارجية لتقييم القرض، وفي حالة تعدد التقييم الخارجي الممنوح لنفس الطرف المقابل، ترجح المخاطر بإستعمال أدنى تنقيط ممنوح، وقد حدد البنك المركزي الجزائري الأوزان الترجيحية المطبقة للعناصر داخل وخارج الميزانية ؛

– يعادل متطلب الأموال الخاصة اللازمة لتغطية الخطر التشغيلي 15% من متوسط صافي النواتج المصرفية السنوية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة ؛

– تغطي متطلبات الأموال الخاصة بموجب مخاطر السوق خطرين هما: خطر الوضعية على محفظة التداول، والذي يقدر من خلال الخطر العام المرتبط بالتطور الشامل للأسواق والخطر الخاص المرتبط بالوضعية الخاصة لمصدر، وقد حدد البنك المركزي أوزان ترجيحية لتقدير كل منهما، بالإضافة لخطر الصرف، ويجب أن تساوي المتطلبات من الأموال الخاصة بموجب خطر الصرف نسبة 10% من الرصيد بين مجوع صافي الوضعيات القصيرة ومجموع صافي الوضعيات الطويلة بالعملة الصعبة، ويجب تغطية هذا المتطلب عندما يفوق هذا الرصد 2% من إجمالي الميزانية ؛

– يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تشكل وسادة أمان تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة زيادة على التغطية المنصوص عليها في المادة (2) أعلاه، والجدول الموالي يعطي نظرة عن أثر تطبيق النظام الاحترازي 14-01 ابتداء من عام 2014 على ملاءة بعض البنوك العمومية وجودة رأس مالها:

الجدول 2 تطور معدلات الملاءة لبعض البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2014–2017)

الوحدة: %

البيان		2014	2015	2016	2017
BNA	معدل الملاءة (تغطية الخطر)	13.65	22.24	24.39	27.72
	معدل الأموال الخاصة القاعدية (Tier1)	11.90	20.55	22.52	16.6
BEA	معدل الملاءة (تغطية الخطر)	27.06	27.14	22.63	21.27
	معدل الأموال الخاصة القاعدية (Tier1)	19.24	19.82	16.84	16.32
CPA	معدل الملاءة (تغطية الخطر)	14,51	12,68	13,59	14,66
	معدل الأموال الخاصة القاعدية (Tier1)	13,00	11,4	12,33	13,41
BDL	معدل الملاءة (تغطية الخطر)	8.37	12.84	14.26	12.56
	معدل الأموال الخاصة القاعدية (Tier1)	5.49	9.65	11.39	10.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد البيانات المالية للبنوك الأربعة: BNA و BEA و CPA وBDL .

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة كفاية رأسمال ونسبة رأس المال الأساسي إلى اجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للبنوك: BNA وBEA وCPA **تجاوزت** الحدود الدنيا المفروضة من قبل بنك الجزائر (9,5%، و7% على التوالي) والمحددة في اتفاقية بازل (3) (10,5%، و6% على التوالي)، أما بنك BDL فلم يستطع الالتزام بذلك في الوقت المحدد؛ حيث حقق في نهاية عام 2014 نسبة ملاءة ونسبة أموال الخاصة قاعدية دون الحدود الدنيا المفروضة من قبل بنك الجزائر ولجنة بازل، ويرجع ذلك إلى انخفاض حجم رأس ماله التنظيمي (40766 مليون دج في نهاية عام 2014 مقابل 42106 مليون دج في نهاية عام 2013)، في ظل ارتفاع الأصول المرجحة

بالمخاطر (487049 مليون دج في نهاية عام 2014 مقابل 408796 مليون دج في نهاية عام 2013)، لكن ابتداء من عام 2015 ، تجاوزت معدلات ملاءته الإجمالية وأمواله الخاصة القاعدية الحدود الدنيا المنصوص عليها في النظام 14-01.

من جهة أخرى إلتزمت هذه البنوك مع نهاية عام 2014 بتكوين وسادة الأمان للحفاظ على رأس المال من التآكل، ما عدى بنك التنمية المحلية الذي لم يستطع تكوين النسبة المطلوبة (2.5%) في الوقت المحدد مقارنة بباقي البنوك، وقد كانت قيمة وسادة الأمان 1870 مليون دج أي ما نسبته 0.38% من الأصول المرجحة بالمخاطر، لكن ابتداء من عام 2015 التزم البنك بذلك.

الشكل 1. هامش الحماية في بعض البنوك العمومية خلال الفترة (2014-2017)

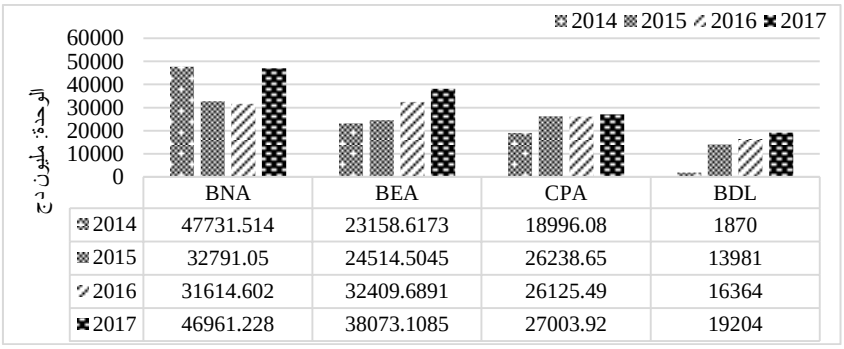

	BNA	BEA	CPA	BDL
2014	47731.514	23158.6173	18996.08	1870
2015	32791.05	24514.5045	26238.65	13981
2016	31614.602	32409.6891	26125.49	16364
2017	46961.228	38073.1085	27003.92	19204

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد البيانات المالية للبنوك الأربعة: BNA و BEA و CPA وBDL .

3.3 تصنيف الديون ومخصصاتها

يهدف هذا الاجراء إلى تخفيف آثار مخاطر الخسائر الناجمة عن التأخر في سداد القروض الممنوحة أو عجز الطرف المقابل، وبموجب المادة 17 من التعليمة 94-74 صنف بنك الجزائر هذه الديون إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى وتشمل الحقوق الجارية والتي يكون استردادها أكيد عند تاريخ استحقاقها حيث تم تخصيص لها مؤونة سنوية من 1% إلى 3%، وهي مؤونات ذات طابع احتياطي لذلك تدرج ضمن الأموال الخاصة للبنك، أما المجموعة الثانية وهي الحقوق المصنفة فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي: حقوق ذات مشاكل كبيرة ويتم تكوين لها مؤونة بـ 30%، وحقوق خطرة يكون لها مؤونة بـ 50%، وحقوق مشكوك في تحصيلها يكون لها مؤونة بـ 100%، وفي عام 2014 قام بنك الجزائر ببعض التعديلات حول نظام تصنيف الديون ونسبة المؤونات بموجب النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوقيع للبنوك والمؤسسات المالية وتكوين المؤونات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 3. تصنيف الديون والمخصصات للبنوك العاملة في الجزائر وفقا للنظام 14-03

أصناف الديون	مدة عدم التسديد	معامل المخصصات
الديون الجارية	أقل أو يساوي 90يوم	نسبة 1% سنويا حتى 3%
المصنفة		
- ديون بمشاكل محتملة	90يوما إلى 180 يوما	نسبة 20%
-ديون جد خطرة	من 180 إلى 360 يوما	نسبة 50%
- الديون المتعثرة	أكثر من سنة	نسبة 100%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المواد من 2 إلى 5 من النظام 14-03 المؤرخ في 16 فيفري 2014.

4.3 معايير السيولة والرافعة المالية

في إطار تطبيق المعايير الاحترازية للسيولة التي تضمنتها اتفاقية بازل (3)، أصدر البنك المركزي الجزائري النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتعلق بتعريف وقياس وتسيير ومراقبة خطر السيولة، حيث تنص المادة 3 منه على ما يلي:" يجب على البنوك والمؤسسات المالية احترام نسبة أدنى للسيولة تساوي 100% بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى، بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة"،

وفيما يخص نسبة صافي التمويل المستقر NSFR المعمول بها حاليا فهي معامل الأموال الخاصة بالنسبة للموارد الدائمة وذلك على حسب ما ينص عليه النظام 04- 04 في مادته 09 التي تحدد نسبة المعامل على الأقل 60%، أما فيما يخص الرافعة المالية وفق معايير بازل (3) فلا يتم تطبيقها لكن هناك مشروع قيد الدراسة والإنجاز. (صندوق النقد العربي، 2022، صفحة 31)

5.3. المخاطر النظامية

نصت المادة 4 من النظام 14-01 بضرورة تكوين رأس مال نظامي لمواجهة التقلبات الدورية في أوقات التعافي لاستعماله في أوقات الأزمات، وبالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية في الجزائر فقد نصت المادة 7 من النظام 14-01 بأنه يمكن للجنة المصرفية أن تفرض عليها معايير ملاءة تفوق تلك المنصوص عليها في المادتين 2 و3. (بنك الجزائر، 2014، الصفحات 1-2)

أما فيما يخص مراقبة المخاطر ما بين البنوك فأصدر بنك الجزائر النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، والذي يلزم فيه البنوك بأن تمتلك نظام رقابة داخلي لتوزيع القروض والاقتراضات ما بين البنوك، لاسيما تلك التي تمت في السوق النقدي، وأن تحدد لكل طرف مقابل المبلغ الأقصى للقروض المقدمة والاقتراضات المتحصل عليها من الأطراف المقابلة المصرفية ووفقا لشروط محددة، كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع نظام لتسجيل ومعالجة المعلومات يسمح لها بمعرفة القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة لكل طرف مقابل، واجراءات لمتابعة الحدود المحددة بالنسبة لكل طرف مقابل، وإعلام الهيئات التنفيذية بمدى احترام هذه الحدود. (بنك الجزائر، 2011، الصفحات 5-6)

6.3 تطبيق اختبارات الضغوط المصرفية

تعرف لجنة بازل هذه الاختبارات بأنها" أداة مهمة لإدارة المخاطر تستخدمها البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر من خلال إطار بازل (2) لكفاية رأس المال وبتشجيع من السلطات الرقابية، فهي تنبه إدارة البنك من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، وتشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة". (Basel committee on Banking supervision, 2009, p. 1)

ويكمن الغرض الأساسي لهذه الاختبارات في تقييم القطاع المالي من حيث كفاية رأس المال واستقرار التمويل للقطاع المصرفي من خلال اكتشاف نقاط الضعف على مستوى المنظومة في ظل الظروف السلبية للاقتصاد الكلي (طالب و العكيلي،، 2019)، كذلك، تساهم هذه الاختبارات في تزويد إدارات المصارف بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية، فضلا عن تعزيز الثقة في النظام المصرفي من خلال نشر نتائج اختبارات الضغط، وتبيان الاستجابة السريعة للبنوك المركزية للحفاظ على صلابته وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية.

وبهدف تعزيز سياسة الاحتراز الكلي قام بنك الجزائر مند عام 2009 بإجراء هذه الاختبارات لتقييم قدرة القطاع المصرفي على المقاومة باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي، وابتداء من سبتمبر 2012 باشر بنك الجزائر بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي في مشروع يتضمن منهجية جديدة لاختبارات الضغوط المصرفية (بنك الجزائر، 2014، صفحة 133) يتضمن إنشاء نموذج معلوماتي متكامل وديناميكي لإدارة هذه الاختبارات يحمل اسم "نموذج التوقعات المالية" .(بنك الجزائر، 2017، صفحة 111)

وفي عام 2016 تم اجراء أول اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط وفقا لسيناريوهن :سيناريو قاعدي وسيناريو متقدم، وذلك من خلال تطبيق نموذج التوقعات المالية على مستوى بنكين على امتداد ثلاث سنوات، ووفق نموذج فردي تم فيه استعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات للبنكين. (بنك الجزائر، 2017، صفحة 111)

وفي عام 2017 تم اجراء اختبار ضغط شمل 20 بنكا يستند على سيناريوهات قاعدية، وتم تطبيق السيناريوهات المستعملة من طرف المؤسسات المتعددة الأطراف لا سيما صندوق النقد الدولي ذات العلاقة بهروب الودائع وتدهور نوعية المستحقات، وذلك في انتظار وضع السيناريوهات الاقتصادية الكلية التي تعكس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مختلف المؤشرات المصرفية محل الضغط، كما تم

الأخذ بعين الاعتبار الروابط البينية للبنوك على أساس الوضعية في 30 جوان 2017، واستنادا إلى أقسى سيناريو تم التوصل إلى وجود هشاشة من حيث مستوى الأموال الخاصة والسيولة بشكل فردي وعلى مستوى النظام في مجمله. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 110)

4. تحليل الأداء المالي للبنوك الجزائرية في ظل تطبيق معايير بازل (3)

1.4 تحليل تطور مؤشر الملاءة للبنوك الجزائرية

يعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية للمصارف، وتقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وسلامة ومتانة وضعها المالي، والجدول الموالي يبين تطور مؤشرات ملاءة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021):

الجدول 4. تطور مؤشرات ملاءة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

الوحدة: %

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الملاءة	للقطاع	21,5	15.8	18,4	18.8	19.5	19.0	18	19.2	21.8
	بنوك عمومية	19,9	14.7	17,8	18.4	19.6	19.2	17.8	19	22.3
	بنوك خاصة	28,5	21.4	21	20.3	18.9	18.2	18,9	20,3	20
معدل الأموال الخاصة القاعدية	للقطاع	15,5	13.2	15,8	16.2	15	15	14.3	15,4	17.9
	بنوك عمومية	13,1	11.6	14,6	15.4	14.3	14.4	13.5	14.6	17.6
	بنوك خاصة	26,3	19.7	20,3	19.6	18.1	14.7	18.2	19.5	19.2

Source: (International Monetary Fund, 2023, p. 32)

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات الملاءة والأموال الخاصة القاعدية في القطاع المصرفي الجزائري بلغت 21,5% و15,5% على التوالي في عام 2013، وهي تفوق المعيار الأدنى للملاءة المطبقة أنذاك وفق اتفاقية بازل (1)، وفي عام 2014 انخفضت هذه المعدلات إلى 15,8 % و 13,2 % على التوالي نتيجة المرور بمرحلة تصاعدية لدورة القروض، وإلزام بنك الجزائر البنوك بإدخال كل من مخاطر التشغيل والسوق في حساب معدل الملاءة تمهيدا لتطبيق اتفاقية بازل (2) وبعض محاور اتفاقية بازل (3) بموجب النظام 14-01، الأمر الذي ساهم في ارتفاع قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر من 4961.7328 مليار دج في نهاية عام 2013 إلى 6589.66575 مليار دج في نهاية عام 2014 (أي بمعدل نمو بـ 32.81% في نهاية عام 2014 مقابل 18.23% في نهاية عام 2013)، ورغم تدعيم جودة رأس المال برفع حجم الأموال الخاصة القاعدية ضمن تركيبة رأس المال التنظيمي إلا نسبة الملاءة تراجعت بسبب نمو الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة أكبر من نمو الأموال الخاصة القاعدية والقانونية، لكنها تبقى فوق الحد الأدنى المحدد من قبل بنك الجزائر وذلك الذي تضمنته اتفاقية بازل (3).

شهدت الفترة من عام 2015 إلى 2018 ارتفاع معدلات الملاءة الاجمالية والأموال الخاصة القاعدية للقطاع المصرفي، أما في عام 2019 فتراجعت الملاءة الاجمالية للقطاع المصرفي إلى 18% بسبب ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر بمعدل 10,7% مساهمة بذلك بـ 0,9 نقطة مؤوية في تطور الملاءة الكلية، وارتفاع الأموال الخاصة القانونية بمعدل أقل (4,6%) أي بنصف التغير في حجم المخاطر المرجحة، مساهمة بذلك بـ -1,9% في تطور نفس النسبة أي بأثر سلبي قدره 1.06 نقطة مؤوية على نسبة الملاءة الكلية، كذلك، تراجعت نسبة الأموال الخاصة القاعدية في عام 2019 إلى 14,3% بسبب نمو الأموال الخاصة القاعدية بمعدل (4%) وهو أقل من معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، وقد كان لذلك أثر سلبي بـ 0,72 نقطة مؤوية على هذه النسبة، وبالنظر إلى طبيعة البنوك نجد أن البنوك العمومية تراجعت ملائتها في هذه السنة على عكس البنوك الخاصة التي ارتفعت ملاءتها بسبب تدعيم رؤوس أموالها ونموها بمقدار أكبر من نمو الأصول المرجحة بالمخاطر.

في عام 2020 ارتفاعت معدلات الملاءة الاجمالية ورؤس الأموال القاعدية للقطاع المصرفي إلى 19,2%، و15,4 % على التوالي، وهي السنة التي شهد فيها العالم الأزمة النظامية الصحية كوفيد -19، فمن أجل الحفاظ على أداء القطاع المصرفي الجزائري وقدرته على استيعاب هذه الصدمة والاستمرار في تمويل الاقتصاد تم تخفيف في بعض القواعد الاحترازية لاسيما تلك المتعلقة بهامش الحماية المنصوص عليها في المادة 4 من النظام 14-01؛ حيث قرر بنك الجزائر في أفريل 2020 إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من انشاء هامش الحماية كما تم تمديد تطبيق هذا القرارا إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بموجب التعليمة رقم 09-2021 بتاريخ 29 سبتمبر 2021 المعدلة والمكملة للتعليمة رقم 05 - 2020 المؤرخة في 06 أفريل 2020 المتعلقة بالاجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، وعليه، سمحت هذه التذابير من استئناف البنوك لنشاطها وزيادته نسبيا، الأمر الذي مكن من رفع مستويات كفاية رأس المال لديها إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى التنظيمي المطلوب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساعد التزام البنوك العاملة في الجزائر بتكوين هامش حماية وفقا لما نصت عليه اتفاقية بازل (3) وذلك في فترات الانتعاش (أي قبل أزمة كوفيد 19) من امتصاص الصدمات في فترة الأزمة الصحية. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 58)

في نهاية عام 2021 سجل القطاع المصرفي تحسنا ملحوظا من حيث نسبة الملاءة الاجمالية التي ارتفعت إلى 21,8%، وهذا التحسن الناتج أساسا عن التحسن في ملاءة البنوك العمومية، يرجع إلى انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7,3 % من جهة، مما ساهم بـ 1,51 نقطة مئوية في التغير في الملاءة الكلية، ومن جهة أخرى، فإن الزيادة بـ 5,5 % في رأس المال التنظيمي ساهم بـ 1,06 نقطة مئوية في التغير في نسبة الملاءة الكلية، وقد كان لهذه التغيرات تأثير إيجابي قدره 2,65 نقطة مئوية على هذه النسبة، أما بخصوص نسبة رأس المال القاعدي فقد ارتفعت إلى 17،9 % في نهاية عام 2021 بسبب نمو رأس المال القاعدي بنسبة 8% وهو معدل أكبر من معدل نمو الأصول المرجحة بالمخاطر. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 59)

كذلك، يتضح من الشكل أن معدلات الملاءة والأموال الخاصة القاعدية في البنوك الخاصة أكبر منها في البنوك العمومية، ونفسر ذلك بكون رأس المال في البنوك العمومية مملوك من قبل الدولة والمخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك منخفضة مقارنه بالبنوك الخاصة ذات رأس المال الخاص، كما أن الخزينة العمومية تقوم بإعادة شراء الديون على البنوك العمومية اتجاه المؤسسات العمومية، بينما الأمر يختلف في البنوك الخاصة التي تسعى بالدرجة الأولى للربحية، ودرجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أكبر من البنوك العمومية، مما يعني متطلبات أعلى من رأس المال، أما من حيث تطور معدلات ملاءتهما فنلاحظ أن معدلات ملاءة البنوك الخاصة في عام 2021 أقل من تلك المسجلة في عام 2013، وذلك رغم التحسن الذي شهدته في العامين الأخيرين من هذه الدراسة، عكس البنوك العمومية.

2.4 تحليل جودة أصول البنوك الجزائرية

الجدول الموالي يبين تطور بعض مؤشرات جودة أصول القطاع المصرفي خلال الفترة (2013-2021).

الجدول 5. تطور مؤشرات جودة أصول البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)

الوحدة: %

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل المستحقات المصنفة	للقطاع	10.6	9.9	9.8	12.1	13	12.7	14.8	16.4	19.3
	بنوك عمومية	11.4	10.1	9.9	12.6	13.7	13.4	15.6	17.2	20.7
	بنوك خاصة	4.8	8.5	8.6	8.7	7.8	7.1	8.2	9.7	9.6
معدل المؤونات للمستحقات المصنفة	للقطاع	68.2	61.8	59.9	54.6	52.3	50.1	46.7	46.1	47.5
	بنوك عمومية	67.4	63.6	61.5	55.4	52.4	49.4	45.9	44.8	46.2
	بنوك خاصة	80.3	45	45.3	46.1	50.6	57.3	58.7	65.2	67.4

Source: (International Monetary Fund, 2023, p. 32)

بلغ معدل المستحقات المصنفة للقطاع المصرفي الجزائري في عام 2013 نسبة 10,6 % ثم انخفض إلى 9,8 % في عام 2015، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع حجم المؤونات المخصصة لتغطية هذه المستحقات، ويرجع ذلك إلى تحسين مستويات إدارة المخاطر الائتمانية في إطار تطبيق المعايير الجديدة للجنة بازل، فضلا عن سياسة الحكومة في تطهير الديون المتعثرة الخاصة بالمؤسسات العمومية، لكن ابتداء من عام 2016 أخذ معدل المستحقات المصنفة في الارتفاع إلى أن بلغت 19,3 % في عام 2021 بسبب ارتفاع حجم المستحقات المصنفة وزيادة نسب التعثر في القطاعات الزراعية والصناعية.

ونشير هنا أن حجم المستحقات المصنفة للقطاع ككل تباطأ نموها بـ 6.3% و 16.4% في عام 2021 و 2020 على التوالي مقارنة بمعدلات نمو بلغت 30.8% في عام 2019، ويمكن ارجاع ذلك إلى إجراءات التخفيف التي اتخذتها السلطات الرقابية والتي تضمنتها المادة 4 من التعليمة المؤرخة في 6 أفريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة من قبل بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية، خاصة تلك التي تنص على أن المصارف والمؤسسات المالية بإمكانها تأجيل دفع أقساط القروض التي وصلت آجال استحقاقها أو إعادة جدولة ذمم عملائها، دون التأثير على تصنيف ومخصصات تلك القروض.

فيما يخص معدل تغطية المؤونات للمستحقات المصنفة للقطاع المصرفي الجزائري ككل فقد انخفض هذا المعدل ابتداء من عام 2016 إلى 46.1% عام 2020، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع هذا المعدل لدى البنوك العمومية، حيث أن هذه الأخيرة لم تقم بتغطية القروض غير المحصلة الممنوحة في اطار دعم التشغيل (ANGEM ,CNAC ANSEJ) إلا جزئيا لأنها تستفيد من ضمانات قد تصل إلى 85% عن طريق صناديق الضمان العمومية، فضلا عن نمو حجم المستحقات غير المحصلة بمعدل أكبر من معدل نمو المؤونات المخصصة لذلك، وعلى العكس من ذلك، ارتفعت مؤونات البنوك الخاصة المخصصة للمستحقات المصنفة، أما في عام 2021 ارتفع معدل تغطية المؤونات للمستحقات المصنفة إلى 47,5%، ويرجع هذا التحسن الطفيف إلى زيادة قيمة المؤونات المخصصة لتغطية المستحقات المصنفة للقطاع ككل بـ 9,4%، والناتجة عن تدعيم البنوك العمومية للمؤونات المخصصة لتغطية هذه المستحقات.

عموما، تبقى معدلات المستحقات المصنفة مرتفعة في القطاع المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة حيث تفوق نسبة 5%، ونجدها في البنوك العمومية أكبر من البنوك الخاصة بسبب تركز مخاطر الائتمان.

3.4 تحليل تطور مؤشرات مردودية البنوك الجزائرية

الجدول الموالي يبين تطور مؤشرات مردودية البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

الجدول 6: تطور مؤشرات مردودية البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

الوحدة: %

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل العائد على الأصول	للقطاع	1,7	2,0	1,9	1.8	2.0	2.4	1.5	1,4	1,9
	بنوك عمومية	1.3	1.8	1.7	1.7	2	2.3	1.2	1.2	1.8
	بنوك خاصة	3.7	3.4	3.1	3.4	2.6	3.4	3.2	2.7	3
معدل العائد على حقوق الملكية	للقطاع	19,0	23,7	21.3	17.8	18.8	22.4	13.7	8,3	11,2
	بنوك عمومية	18	25.1	23.1	18.9	20	22.7	11.9	7.3	10.4
	بنوك خاصة	21.5	20	16.1	15.3	14.7	21.2	22.4	13.6	15.4

Source: (International Monetary Fund, 2023, p. 32)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول ومعدل العائد عل حقوق الملكية للقطاع المصرفي شهدا نفس التذبذبات خلال الفترة (2013-2021)، حيث:

- في عام 2013 بلغ كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد عل حقوق الملكية 1,7%، و 19%، على التوالي، ثم ارتفعا في عام 2014 بسبب النتائج الجيدة التي حققتها البنوك العمومية وتراجع معدل المستحقات المصنفة غير المحصلة، وبعد عام من البدء في تطبيق مضمون النظام 14-01 انخفض كلا المعدلين إلى 1,9%، و21,3 % على التوالي، واستمر هذا الانخفاض في عام 2016، ثم ارتفع كلا المعدلين حتى نهاية عام 2018 إلى 2,4 % و22.4% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع صافي النتائج.

- في عامي 2019 و 2020 تراجع معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري بسبب التأثير المزدوج لانخفاض النتيجة الصافية (33,6%) وارتفاع رؤس الأموال الخاصة في عام 2019، وتراكم متوسط رؤوس أموال البنوك التي عرفت زيادة معتبرة بـ 62,6% مابين 2019 و2020 ، والتي لم تكن مرفقة بنفس المستوى من الناتج الصافي والذي ارتفع إلى 6,7% خلال نفس الفترة بسبب أثار الأزمة الصحية كوفيد-19، وهو نفس المنحى التي أخذه معدل العائد على الأصول للقطاع الذي تراجع إلى 1.4% في عام 2020 مقارنة بـ 2.4% في عام 2018.

- إن مختلف الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر لاحتواء آثار الأزمة الصحية على القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين وبرنامج إعادة التمويل الخاص المقترن باستئناف النشاط الاقتصادي مكنت البنوك من تحقيق المزيد من النتائج والأرباح، نتج عن هذا الوضع تحسن في العائد على حقوق الملكية (ROE) للقطاع المصرفي، حيث ارتفع إلى 11,2 % في عام 2021، هذا التحسن هو النتيجة المباشرة للزيادة في مستوى العائد، حيث عرف الناتج المصرفي قبل الضريبة تحسنا بنسبة 46,2% في عام 2021 بنفس وتيرة العائد على رأس المال، كذلك، سجل العائد على الأصول (ROA) للقطاع المصرفي تحسنا طفيفا في عام 2021 (1,9%) ويرجع هذا التحسن إلى زيادة النتائج الصافية بـ 46,2% وهي زيادة تعد أكبر من تلك المسجلة في متوسط الأصول والمقدرة بـ 7,7% .

- معدلات العائد على الأصول في البنوك العمومية أقل منها في البنوك الخاصة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل المستحقات المصنفة في البنوك العمومية والتشديد في شروط منح الائتمان في البنوك الخاصة.

على العموم، رغم تلك التذبذبات تبقى كل من معدلات العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية تتجاوز الحدود الدنيا المعمول بها دوليا وهي: 1%، و12% على التوالي.

4.4 تحليل تطور مؤشر السيولة للبنوك الجزائرية

الجدول الموالي يبين تطور مؤشرات سيولة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013-2021)

الجدول 7: تطور مؤشرات سيولة البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2013–2021)

الوحدة: %

البيان	السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول السائلة /إجمالي الأصول	للقطاع	40,5	38,0	27,1	23,5	23,5	19.8	16.6	13,1	35,7
	بنوك عمومية	39.4	37	25.8	22.7	21.9	18.4	14.2	10.3	35.7
	بنوك خاصة	46.5	44	35.9	29.1	33.1	28.5	27.3	30.3	35.3
الأصول السائلة /الخصوم قصيرة الأجل	للقطاع	93,5	82,1	61,6	58,4	53.7	47.4	44.2	37,1	101,7
	بنوك عمومية	95.7	83.4	60.2	58.8	52.2	46.3	42.2	31.5	109.6
	بنوك خاصة	84.1	75.4	69.8	56.2	60.6	52.6	52.5	59.5	68.9

Source: (International Monetary Fund, 2023, p. 32)

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ونسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل للقطاع المصرفي الجزائري بلغتا 40,5% و93,5% على التوالي في نهاية عام 2013 وهي أقل من الحدود الدنيا الاحترازية، ثم أخذت هذه النسبتين في الانخفاض حتى نهاية عام 2020 إلى 13,1% و37,1% على التوالي، ولم يمنع الارتفاع المسجل في عام 2017

المرتبط بالتمويل غير التقليدي اتجاه وتيرة نمو الأصول السائلة للقطاع المصرفي الجزائري عن الانخفاض، وقد زاد هذا الانخفاض في فترة الأزمة الصحية كوفيد-19.

في عام 2021 نلاحظ تحسن في مستويات السيولة في القطاع المصرفي الجزائري،حيث تغطي الأصول السائلة للقطاع المصرفي التزاماته قصيرة الأجل بنسبة 101,7% في ديسمبر 2021 مقابل 37,1% فقط في ديسمبر 2020، وهذا نتيجة ارتفاع الأصول السائلة بـ 230,30 % بين عامي 2020 و2021، كذلك، ارتفعت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بأكثر من ثالثة أضعاف وهذا بتسجيل معدل تغطية يفوق35,7% في عام 2021 مقابل 13,1% فقط في عام 2020.

سجلت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل للبنوك العمومية مستوى يعادل 109,6% في نهاية عام 2021 مقابل 31,5% في نهاية عام 2020، ويأتي هذا التحسن نتيجة زيادة الأصول السائلة، وهذا بفضل زيادة المستحقات على الإدارة المركزية (سندات وأذونات الخزينة) بـ 415% بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية في عام 2021 من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل قيمتها إلى 2079,7 مليار دينار. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 61)

كذلك، تحسنت نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل للبنوك الخاصة لتصل إلى 68,9% في عام 2021 مقابل 59,5% في عام 2020 مثلها مثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول التي سجلت معدل 35,3% في نهاية عام 2021 متقدمة بـ 5 نقاط مقارنة بالعام السابق، ونشير هنا أن التحسن في نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم القصيرة الأجل للبنوك الخاصة هو نتيجة للزيادة الأسرع في الأصول السائلة 36,6% من المطلوبات قصيرة الأجل 15,7% . (بنك الجزائر، 2022، صفحة 62)

وعليه، تميز عام 2021 بتغير ملحوظ بعودة أصول السائلة إلى المستوى المطلوب، حيث شهد القطاع المصرفي الجزائري زيادة جد معتبرة في أصوله السائلة مدعومة أساسا بزيادة الأصول السائلة للبنوك العمومية، والتي شهدت تجاوز نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل عتبة 100%، هذا التحسن هو نتيجة برنامج إعادة التمويل الخاص والذي سمح للبنوك العمومية بالحصول على المزيد من السيولة وهذا بهدف زيادة قدرتها على تمويل الاقتصاد. (بنك الجزائر، 2022، صفحة 60)

5. الخاتمة

تتضمن الإصلاحات الرقابية لاتفاقية بازل (3) خمسة محاور رئيسية تتمثل في: تحسين مستويات وجودة رأس مال بالبنوك، تعزيز تغطية المخاطر، تكوين احتياطي إلزامي للحماية بنسبة 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر واحتياطي اختياري مضاد للتقلبات الدورية بين 0% و2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، وتحديد معيارين احترازيين للسيولة؛ الأول يخص السيولة قصيرة الأجل (نسبة تغطية السيولة) والثاني يخص السيولة طويلة الأجل (نسبة صافي التمويل المستقر)، ومعيار دولي للرافعة المالية (3%)، ومن أجل مواكبة هذه المعايير أصدر بنك الجزائر العديد من القوانين من بينها النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ومراقبة خطر السيولة حدد فيها نسبة احترازية للسيولة المصرفية تساوي على الأقل 100%، ويعتبر النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية نقطة تحول جوهرية في تطبيق المعايير الاحترازية لاتفاقية بازل (3) في البنوك العاملة في الجزائر، وقد أثرت هذه التوجهات فضلا عن الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل بنك الجزائر في ظل أزمة كوفيد-19 على السلامة والأداء المالي للبنوك الجزائرية ودورها في تمويل الاقتصاد.

ويمكن حصر نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- أدى تطبيق أغلب محاور اتفاقية بازل (3) في النظام المصرفي الجزائري بموجب النظام 14-01 إلى تعزيز الملاءة وجودة رؤوس أموال البنوك الجزائرية، مما يعني قدرة البنوك على تغطية مخاطرها من خلال رؤوس أموالها، وهو ما تبينه نسبة كفاية رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي على الأصول المرجحة بالمخاطر ،حيث تجاوزت النسب الدنيا المحددة سواء من قبل بنك الجزائر أو من قبل لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة.

- يساهم تطبيق اتفاقية بازل (3) في تحسين مستويات إدارة المخاطر الائتماني بالبنوك الجزائرية، وهو ما رصدناه في نهاية عامي2014 و2015، لكن نظرا لطبيعة عمل البنوك العمومية وارتفاع حجم القروض المتعثرة بها تبقى نسبة هذه القروض مرتفعة وتتجاوز 5% الأمر الذي يؤثر على جودة أصول القطاع المصرفي ككل؛
- ان التزام البنوك بتكوين هامش حماية قبل أزمة كوفيد-19 فضلا عن الإجراءات الاحترازية التي وضعها بنك الجزائر في 2020 مكنها من رفع قدرتها على امتصاص الصدمة، والحفاظ على أدائها المالي ودورها في تمويل الاقتصاد في ظل الأزمة؛
- تؤثر الزياد في رؤوس أموال البنوك سلبا على معدل العائد على الأموال الخاصة ما لم يقابلها ارتفاع في حجم الأرباح الصافية، كما يمنح قدرة أكبر للبنوك في التوسع في الائتمان وزيادة حجم نشاطها، وفي ظل وجود إدارة جيدة للأصول وللمخاطر وتكوين المؤونات الضرورية سينعكس ذلك إيجابا على الأرباح الصافية للبنوك وبالتالي على معدل العائد على الأصول؛
- تبقى معدلات العائد على الأموال الخاصة ومعدلات العائد على الأصول بالبنوك الجزائرية تفوق الحدود الدنيا 12% و 1% على التوالي؛
- تراجع في سيولة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2013-20120) وارتفاعها في عام 2020 مدعومة أساسا بزيادة الأصول السائلة للبنوك العمومية، ويرجع ذلك إلى برنامج إعادة التمويل الخاص، والذي سمح للبنوك العمومية بالحصول على المزيد من السيولة وهذا بهدف زيادة قدرتها على تمويل الاقتصاد.

أما فيما يخص التوصيات فنذكر منها ما يلي:

- يجب تنويع الموارد والموجودات المصرفية، وفتح رؤوس أموال البنوك في السوق المالي، وتنشيط عمل هذه الأخيرة وتطوير الأدوات المالية المستعملة فيها؛
- تحسين ممارسات اختبارات الضغط كأداة احترازية كلية للرصد الجيد لقدرة النظام المصرفي على التحمل الصدمات المالية والاقتصادية والافصاح عن النتائج بشفافية؛
- التزام البنوك بتكوين هامش الحماية في فترات الانتعاش وفقا لمتعلمات البنك المركزي للحفاظ على قدرتها على امتصاص الصدمة في ظل الأزمات؛
- تكوين المورد البشري، والتدقيق في معايير منح الائتمان وطرق رصد المخاطر وأساليب قياسها بالبنوك؛
- يجب أن ترافق عملية خصخصة البنوك، فتح فروع لها في الخارج عن طريق وكالات، أو عن طريق فتح فروع إلكترونية، على الأقل لرفع نسبة تدفق أموال الجالية الجزائرية في بلاد المهجر؛
- تحسين الحوكمة في البنوك خاصة والبنوك العمومية.

المراجع

1. ادارة البحوث والدراسات. (2012). بيروت: اتحاد المصارف العربية.
2. بنك الجزائر. (2011). النظام رقم 11-03 المتعلق بمراقبة المخاطر ما بين البنوك.
3. بنك الجزائر. (2014). التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
4. بنك الجزائر. (2014). النظام 14-01 الصادر بـ 16 فيفري 2014 المتعلق بنسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية.
5. بنك الجزائر. (2017). التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
6. بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

7. بنك الجزائر. (2020). التعليمة رقم 2020-05 المتعلقة بالإجراءات الاحترازية الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية على البنوك والمؤسسات المالية.
8. بنك الجزائر. (2022). التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي. الجزائر.
9. صندوق النقد العربي. (2022). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022. أبو ظبي.
10. عبد الله خالد أمين. (2012). معايير بازل من I إلى III. مجلة الدارسات المالية والمصرفية، 20(1).
11. علاء فرحان طالب، وصباح حسن العكيلي. (2019). اختبارات الضغط المصرفي (التصميم، السيناريوهات التطبيقات العلمية). عمان: دار الأيام.
12. منصور رنا هاني، ومحمد سليم وهية. (2014). بازل III والملاءة II تحدّ جديد للقطاع المصرفي. بيروت: دار تيولاين للطباعة والنشر.
13. ناصر سليمان. (2019). التسيير البنكي، إدارة البنوك. الأردن: دار معتز للنشر والتوزيع.
14. نبيل بهوري.(2018). مقترحات اتفاقية بازل 3 للوقاية من الأزمات البنكية لتعزيز استقرار النظام المالي في ظل الإطار العولمي الجديد. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 3(2).

15. Banque d'algérie. (2021). *Evolution des situations monetaire et prudentielle a fin 2020.*
16. Basel committee on Banking supervision. (2009). *principles for sound stress testing practices and supervision.* Basel: Bank for international settlements,.
17. Hennani , R. (2015). *de Bâle I à Bâle III : le principe avancé des accords prudentiels pour un système financier plus résilient,.* Consulté le 06 12, 2021, *sur http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/ES2015-01.pdf.*
18. International Monetary Fund. (2023). *Algeria 2022 Article IV consultation—press release, Report No. 23/68.*
19. Reimers , A. (2012). Bâle III et les banques coopératives : défis et pistes de solutions. *Revue assurances et gestion des risques,, 80*(2).